الجمهوريّة اللبنانيّة
وزارة الخارجيّة والمغتربين

مديريّة الشؤون السياسيّة والقنصليّة

رقم الصادر: ٥/٢٠٦٠
بيروت في: ٢٠٢٦/٧/١٣

عدد الصفحات ٩

جانب بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتّحدة في نيويورك

الموضوع: رفع رسالة نيابيّة الى الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن

نودعكم ربطاً الرسالة المرفقة باللغتيْن العربيّة والإنكليزيّة، الموقّعة من ٨٦ نائباً في المجلس النيابي اللبناني، والموجّهة الى الأمين العام للأمم المتّحدة، والى أعضاء مجلس الأمن، بشأن ضرورة الإبقاء على قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان (اليونيفيل)، وتجديد ولايتها، وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامّها.

للتفضّل بالإطّلاع، وإجراء المقتضى، والإفادة.

أمين عام وزارة الخارجيّة والمغتربين بالوكالة

السفير
ابراهيم عسّاف

كتاب موجّه إلى أعضاء مجلس الأمن

إن إفراغ الجنوب اللبناني من المظلّة الدولية المتمثّلة بوجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التابعة للأمم المتحدة، لا يمكن مقاربته بمعزل عن الأسس القانونية والتاريخية التي أملت إنشاء هذه القوات أصلًا، ولا عن السياق الدولي الراهن الذي يعيد التأكيد على ضرورة وجودها. فتجديد ولاية اليونيفيل وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها اليوم لا يمثّلان استحداثًا لواقع جديد، بل عودةً إلى منطق الشرعية الدولية الذي كرّسه مجلس الأمن الدولي منذ عام ١٩٧٨.

لقد جاء إنشاء اليونيفيل وهي بعثة حفظ سلام دولية بموجب القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ الصادرين عام ١٩٧٨، عن مجلس الأمن في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان في آذار/مارس ١٩٧٨، حيث واجه المجتمع الدولي حينها واقعًا تمثّل في انتهاك سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، وما نتج عنه من تهديد مباشر للسلم والأمن الإقليميين. وعلى هذا الأساس، حدّد مجلس الأمن ثلاثة أهداف جوهرية لمهمة اليونيفيل: تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، واستعادة السلم والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها الفعلية على أراضيها.

وقد تعزّزت ولاية اليونيفيل ومهامها لاحقًا بموجب عدد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١، إضافةً إلى سائر القرارات اللاحقة التي أكدت استمرار دورها وأهمية وجودها في حفظ الاستقرار والسلم والأمن في الجنوب اللبناني.

إن هذه الأهداف لم تفقد راهنيتها، بل ازدادت إلحاحًا في ظل الظروف الحالية. فاستمرار الاعتداءات، ولو بصورة متقطعة، وغياب أيّ وقفٍ فعلي لإطلاق النار، يعيدان إنتاج المخاطر ذاتها التي دفعت إلى إنشاء تلك القوة الأممية قبل أكثر من أربعة عقود. وعليه، فإن إنهاء مهام اليونيفيل في ظل هذه المعطيات لا يُعدّ تنفيذًا لمرحلة انتقالية مكتملة، بل انسحابًا من مسؤولية دولية لم تُستكمل أهدافها.

وفي هذا السياق، يكتسب الموقف الذي عبّر عنه ممثلو عدد من الدول المشاركة في هذه القوة، في أكثر من مناسبة، أهمية قانونية وسياسية خاصة، إذ دعوا صراحةً إلى إعادة النظر في إنهاء مهام اليونيفيل، مؤكدين أن الوضع في لبنان لا يزال يبعث على القلق، وأن ما يُوصَف بوقفٍ لإطلاق النار لا يتجاوز كونه خفضًا في وتيرة الأعمال العدائية. إن هذا التوصيف يتقاطع مع الفهم القانوني الدقيق لمفهوم وقف إطلاق النار، ويعزّز الحجة القائلة إن الظروف الموضوعية لإنهاء مهام اليونيفيل لم تنضج بعد.

إن دعوة هذه الدول، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس الأمن، تنسجم مع مبدأ الوقاية الذي يشكّل أحد أعمدة عمل المجلس، إذ إن الإبقاء على قوات حفظ السلام في بيئة متوترة يُعدّ أداة أساسية لمنع التصعيد، ولا سيما في مناطق تشهد توازنات دقيقة واحتمالات مرتفعة للاحتكاك العسكري. ومن هذا المنطلق، فإن تجديد ولاية اليونيفيل وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها يمثّلان استجابةً عقلانيةً ومسؤولةً لواقع ميداني هشّ، بدلًا من تركه عرضةً لتطورات غير محسوبة.

ولا يمكن إغفال أن سحب هذه القوة، في ظل عدم تحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، قد يُفسَّر على أنه تراجع عن الالتزامات التي قطعها مجلس الأمن على نفسه، ما ينعكس سلبًا على مصداقية النظام الدولي برمّته. فالقواعد التي أُرسيت عام ١٩٧٨ لم تكن ظرفية، بل جاءت لتؤسس لآلية مبدئية لضبط النزاع إلى حين تحقيق الاستقرار الكامل، وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وإن عدم الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه القوة الأممية، رغم مرور ما يقارب نصف قرن على إنشائها، لا يبرّر إنهاء مهامها، بل يوجب إعادة النظر في منح اليونيفيل صلاحيات إضافية تمكّنها من تنفيذ المهام التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

إن الربط بين أسباب إنشاء اليونيفيل عام ١٩٧٨ والواقع الراهن يقود إلى نتيجة واضحة: إن إنهاء مهام اليونيفيل في هذه المرحلة يفتقر إلى أي مبرر واقعي أو قانوني، في حين أن الدعوة إلى تجديد ولايتها وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها، كما عبّرت عن ذلك الدول المشاركة فيها، تنسجم مع مبادئ الشرعية الدولية ومع المسؤولية الجماعية في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن هنا، فإن الإبقاء على قوة اليونيفيل في الجنوب اللبناني ليس خيارًا سياسيًا فحسب، بل ضرورة قانونية تفرضها استمرارية الأسباب التي أوجبت وجودها منذ إنشائها.

النواب الموقعون:

الاسم	التوقيع
نجاة عون حليبا	
ميشال معوض	
طليعة الهشيم	
بولا يعقوبيان	
أحمد سعد	
محمد الحجار	

الاسم	التوقيع
فراس حمدان	
جبران باسيل	
سيزار أبو خليل	
سامر كعبور	
نقولا صحناوي	
أدكار طرابلسي	

الاسم	التوقيع
اسعد الفردوس	
جيمي جو الجبور	
فريد البستاني	
لارى البستاني	
جورج عطاالله	
شربل كميل مارون	
وجاكم حكيم	
هيلانة فيلارت	
بازل عبد الله	
مروان الخوري	
آشرف بيضون	
دعد عزالدين	

الاسم	التوقيع
آدم عبد	
الياس بوصعب	
ابراهيم بيضون	
وضاح صعب	
حيدر ناصر	
حسن مراد	
شربل حداد	
سينيا زرازير	
عدنان عرابي	
سليم عون	
محمد فواز	
أيوب حميد	

الاسم	التوقيع
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	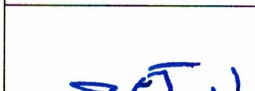
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	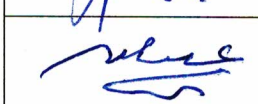
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	

الاسم	التوقيع
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	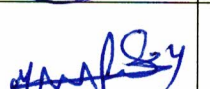
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	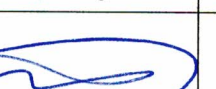
[illegible]	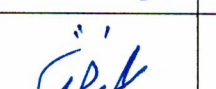
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	
[illegible]	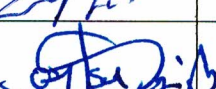
[illegible]	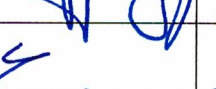
[illegible]	
[illegible]	

الاسم	التوقيع
ولید البعیني	
الیاس حنکش	
لمی البتول	
سلیم الطایع	
طوني عربیة	
میشال الدویهي	
اللواء اشرف ریفي	
خلیل ابراهیم	
احمد سعد	
عبد الکریم کبارة	
انطوان باخراد وشیاه	
نديم الجميل	
عائدة آمال عطاالله	

الاسم	التوقيع
هادي ابو الحسن	
میشال المر	
جمیل السید	
میشال ضاهر	
علي عادل عسیران	
تیمور جنبلاط	
بلال حسین	
غازي یوسف	
علي حیدر	
حازم خلیفة	
ملحم خلف	

Letter to the members of the Security Council

The removal of the international umbrella of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) from southern Lebanon cannot be approached outside the legal and historical reasons that required the establishment of this force in the first place, nor from the current international context that dictates the necessity of its presence. Renewing UNIFIL's mandate and strengthening its ability to carry out its tasks today does not represent the making of a new reality, but rather a return to the logic of international legitimacy that the UN Security Council has enshrined since 1978.

UNIFIL was established by Resolutions 425 and 426 of 1978, following the Israeli invasion of Lebanon in March 1978. At that time, the international community faced the reality of a violation of the sovereignty of a UN member state, resulting in a direct threat to regional peace and security. Accordingly, the Security Council defined three core objectives for UNIFIL's mission: to confirm the withdrawal of Israeli forces, to restore international peace and security, and to assist the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area.

UNIFIL's mandate and tasks were subsequently strengthened by a number of relevant Security Council resolutions, notably Resolution 1701, as well as other subsequent resolutions that affirmed its continued role and the importance of its presence in maintaining stability, peace and security in southern Lebanon.

These objectives have not lost their relevance; on the contrary, they have become even more urgent under the current circumstances. The continued attacks, although sporadically, and the absence of a genuine ceasefire reproduce the very dangers that led to the establishment of this UN force more than four decades ago. Therefore, ending UNIFIL's mission under these conditions does not constitute the implementation of a completed transitional phase, but rather a withdrawal from an international responsibility whose objectives have not yet been fulfilled .

In this context, the position expressed by representatives of several countries participating in this force, on more than one occasion, acquires particular legal and political significance. They explicitly called for a reconsideration of ending UNIFIL's mandate, emphasizing that the situation in Lebanon remains worrying, and that what is described as a ceasefire is merely a reduction in the intensity of aggressions. This characterization aligns with a precise legal understanding of the concept of a ceasefire and reinforces the argument that the objective conditions for ending UNIFIL's mandate have not yet materialized.

The call by these countries, along with several other Security Council members, aligns with the principle of prevention, one of the pillars of the Council's work. Maintaining peacekeeping forces in a tense environment is a crucial tool for preventing escalation, particularly in areas characterized by delicate balances and a high potential for military conflict. Therefore, renewing UNIFIL's mandate and strengthening its capacity to fulfill its tasks represents a rational and responsible response to a fragile situation on the ground, rather than leaving it vulnerable to unforeseen developments.

It cannot be overlooked that withdrawing this force, given the failure to achieve the objectives for which it was established, could be interpreted as a retreat from the commitments made by the Security Council, negatively impacting the credibility of the entire international system. The rules established in 1978 were not temporary; rather, they were intended to create a fundamental mechanism for managing the conflict until full stability was achieved, which has not yet been realized. The failure to achieve the desired objectives of this UN force, despite nearly half a century since its establishment, does not justify ending its mission. Instead, it necessitates a review of granting UNIFIL additional powers to enable it to fulfill the tasks assigned to it by the Security Council.

Linking the reasons for UNIFIL's establishment in 1978 with the current situation leads to a clear conclusion: ending UNIFIL's mandate at this stage lacks any factual or legal justification, while the call to renew its mandate and to strengthen its capacity to carry out its tasks, as expressed by the participating countries, is consistent with the principles of international law and the collective responsibility for maintaining international peace and security. Therefore, maintaining UNIFIL's presence in southern Lebanon is not merely a political option, but a legal imperative dictated by the continued relevance of the reasons that necessitated its existence since its inception.

The undersigned members of Lebanese Parliament

Nabih Berri- Elias Bou Saab- Ibrahim Kanaan- Ibrahim Mneimneh- Ahmad Al-Khair- Ahmad Rostom- Edgar Traboulsi- Adib Abdel Massih- Osama Saad- Assaad Dergham- Ashraf Rifi- Ashraf Baydoun- Hagop Pakradounian- Alain Aoun- Elias Jrade- Elias Hankach- Ihab Matar- Ayoub Hmayyed- Bilal Houshaymi- Bilal Abdallah- Paula Yacoubian- Taymour Joumblatt- Gebran Bassil- Jamil El Sayyed- Jamil Abboud- Jihad Al Samad- Georges Atallah- Jimmy Jabbour- Hassan Murad- Halima Kaakour- Haidar Nasser- Samer El Toum- Sami Jamil- Sajih Attieh- Selim Sayegh- Salim Aoun- Cesar Abi Khalil- Simon Abi Ramia- Cynthia Zarazir- Charbel Maroun-

Charbel Massaad- Taha Naji- Tony Frangieh- Abdul Rahman Bizri- Abdel Karim Kabbara- Adnan Trabulsi- Ali Hassan Khalil- Ali Khreis- Ali Assiran- Imad Al Hout- Inaya Ezzeddine- Ghazi Zeaiter- Ghassan Atallah- Fadi Allameh- Firas Hamdan- Farid Boustany- Farid El Khazen- Faisal Sayegh- Faisal Karami- Qassem Hashem- Qabalan Qabalan- Mark Daou- Mohammad Khawaja- Mohammad Sleiman- Mohammad Yahya- Melhem Khalaf- Melhem Touk- Michel Doueihi- Michel El Murr- Michel Daher- Michel Moussa- Nasser Jaber- Nabil Bader- Najat Aoun Saliba- Nada Boustani- Nadim Gemayel- Neemat Frem- Nicolas Sehnaoui- Hadi Abou El Hassan- Hagop Terzian- Hani Qbeissi- Wael Abou Faour- Waddah Sadek- Walid Baarini- Yassin Yassin